

اجتهادات مُخالفةً وتضليلًا معًا

عدم الالتزام بقواعد تنظيمية تهدف إلى الحد من خطر كبير يُعدُّ مُخالفةً حتى إذا كان عدم اليقين بشأن معظم ما يتعلق بهذا الخطر جعلها موضع جدل. وعندما يكون المُخالف هو من وضع القواعد وفرضها على الجميع يصبح الخطأ أكيدًا. لكن الاتهام الموجه ضد رئيس الوزراء البريطاني بوريjs جونسون، بسبب كشف النقاب أخيرًا عن حفلات للترفيه أُقيمت في حديقة مكتبه خلال فترة الإغلاق العام، لا يقتصر على هذه المُخالفة. فهو مُتهم أيضًا بتعمد الإدلاء بمعلومات خاطئة أمام مجلس العموم عن تلك الحفلات.

وليس واضحًا بعد هل سيُضحى حزب المحافظين بجونسون، سواء لتصفية حسابات داخله، أو لحسابات تتعلق بأثر ما فعله على مركز الحزب في انتخابات 2024 البرلمانية، بعد أن خلص تقرير أعدته لجنة تحقيق إداري إلى «حدوث إخفاقات في القيادة والتقدير من جانب أطراف عدة في مقر رئاسة الحكومة، وأدت إلى أحداث ما كان يجب السماح بحصولها». ونلاحظ أن هذا التقرير لا يتضمن إدانة صريحة لجونسون، الأمر الذي يجعل الأنظار متجهة إلى نتائج تحقيق جنائي تجريه الشرطة.

موقف جونسون ليس سهلاً، خاصة أن اتهامه بالإدلاء بمعلومات خاطئة يدخل في باب تضليل البرلمان، وهو خطأ لا يُغتفر في تقاليد ويستمنستر وفقًا للسوابق التاريخية. وربما يزيد موقف جونسون سوءًا أنه أعاد تأكيد عدم إقامة حفلات مُخالفة للقواعد خلال لقاء مع نواب حزبه

«المحافظين». ولهذا انضم عددٌ منهم إلى معارضيه, وأعلن بعضهم أنهم طلبوا الاقتراع على الثقة فيه.

وإذا وصل العدد إلى النصاب اللازم حسب لائحة الحزب «54 نائباً» حتى قبل إعلان تقرير الشرطة, سيحدثُ تصويتٌ داخلى سرى لتقرير مصيره, وهل يبقى رئيساً للحكومة حتى موعد الانتخابات المقبلة فى 2024, أم يُختارُ بديل عنه؟ وستتوقفُ نتيجةُ التصويت على تقدير كل من المشاركين به للعوامل الأكثر تأثيراً فى اتجاهات الناخبين عام 2024, وهل سيُعطون الأولوية لسلوكه من الناحية الأخلاقية كونه ارتكب مُخالفةً ومارس تضليلاً فى آنٍ معاً, أم لأدائه فى قضايا مثل الوظائف والضرائب والتضخم والوقود وغيرها مما يتعلقُ بحياة المواطنين.